

## من وزير المالية إلى

1493

2017/05/08

الموضوع: الخصم من المورد المستوجب على المبالغ المدفوعة في إطار عقد خدمات  
المرجع: مکتوباکم بتاريخ 21 مارس و 11 أبريل 2017

تبعاً لمکتوبيکم المشار إليهما بالمرجع أعلاه واللذين طلبتم بمقتضاهما معرفة هل يستوجب الخصم من المورد على المبالغ الراجعة إلى كل من مكتب الدراسات الألماني "-----" ومكتب الدراسات التونسي "-----" في إطار العقد المبرم مع شركتکم مبینين أن الخدمات المسداة في إطار هذا العقد ممولة عن طريق قرض لدى البنك الألماني "-----"، يشرفني إعلامکم أنه بالرجوع إلى العقود والوثائق المصاحبة لمکتوبيکم يتبين ما يلي:

- تم في إطار طلب عروض دولي تكليف مجمع "-----" المتكون من كل من مكتب الدراسات "-----" المقيم بألمانيا ومكتب الدراسات التونسي "-----" بتنفيذ القسطين الأول والثاني من مشروع "تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بولاية باجة" المتعلقين بخدمات المساعدة الفنية وخدمات المرافقة وذلك لفترة 60 شهراً،

- تم الإتفاق ضمن الشروط الخاصة للعقد المتعلق بتنفيذ المشروع على أن:

- المجمع يتولى بصفته مسدي الخدمات احترام كل الواجبات الجبائية الجاري بها العمل بتونس وخاصة منها المتعلقة بإيداع تصريح بالوجود وتركيز منشأة دائمة بتونس،
- دفع مستحقات المجمع خالية من الأداء يتم من الأموال التي تم الحصول عليها من البنك الألماني "-----"،

- تقوم شركة "-----" باعتبارها رئيسة المجمع بإصدار الفواتير كما يلي:

- فاتورتين باسم شركة "-----" تتضمن الأولى الجزء من المبالغ الراجع إليها بالدينار والأداء على القيمة المضافة المستوجب بعنوانها والثانية تتضمن الجزء

من المبالغ الراجع لها بالعملة الأجنبية والأداء على القيمة المضافة المستوجب بعنوانها،

▪ فاتورة باسم شركة "-----" تتضمن الجزء من المبالغ الراجع لها بالدينار والأداء على القيمة المضافة المستوجب بعنوانها.

- يتم دفع مستحقات كل من شركة "-----" وشركة "-----" خالية من الأداء من قبل البنك الألماني "-----" عن طريق تحويلات مباشرة من الخارج إلى كل من الحساب البنكي بالخارج لشركة "-----" والحساب البنكي بتونس لشركة "-----" ، على أن تتولى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه دفع الأداء على القيمة المضافة المستوجب على كل المبالغ الراجعة إلى شركات المجمع.

على هذا الأساس، وباعتبار أن دفع المبالغ الراجعة إلى كل من شركتي "-----" و "-----" يتم مباشرة من الخارج من قبل البنك الألماني "-----" فإن المبالغ المذكورة لا تخضع بتونس للخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المندوب العام  
للخدمات والدراسات الاقتصادية  
المحاسب العام

الإمضاء: سهام بوفديوي، نهمية